خبر وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم المومنون عند شروطهم وقد شرطا ما لم يمنع منه الشرع فلزم الوفاء به وقول الله تعالى والصلح خير خبر وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلح جايز بين المسلمين وهذه الشركه قد اصطلحا عليها فجاز ذلك وفيما هي ما خوذه من المشاواه التي فيها العقد والبيع والشرا والرهن والختار به ليله قول الشاعر

لا يصلح القوم فوضا لا سراة لهم ولا سراة اذا جهالهم سادوا

وقيل هي ما خوذه من التفويض لان كل واحد منهما قد فوض شريكه في جميع التجاره ولا خلاف في اعتبار المشاواه في النقد بين القايلين بها واما الخليط فاعتبره الشيبانيه ح والناطق بالحق على ما هو يحيى عليه السلام ولا بد بالله ولا يجب ان يكون الخليط شرطا على اصل يحيى عليه السلام

وصل في شركة العنان

وروى زيد بن علي عن ابايه عن جده عن علي عليه السلام ان رجلين كانا شريكين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان احدهما مواضبا على السوق والتجاره والاخر مواضب على المسجد والصلوه فلما كان وقت قسمة الربح قال صاحب السوق فضلني في الربح فاني كنت مواضبا على التجاره قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كنت ترزق بمواضبة صاحبك على المسجد وذلك على جواز شركة العنان ولا خلاف في صحتها على الجمله وانما الخلاف في معنى الاسم وبعض شروطها ولم يزل المسلمون من الصدر الاول يستعملون هذه الشركه

وتفسيرها ان يعقد الشريكان الشركه على ان يكون مال احدهما ستا وثلثين لمال الاخر او زايدا عليه او ناقصا عنه ويكونا جميعا نقدا بتجارات فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطا بانه من السفعا والاقل او الاكثر والوضيعه على قدر راس المال ويجوز ان تتفقا في الربح وراس المال مختلف بخلاف ان يكون لاحدهما مايه دينار وللاخر خمسون والربح بينهما نصفان ولا يجوز ان سفقا في الوضيعه وراس المال مختلف ويجوز ان يكون لاحدهما اولكل واحد منهما نقد لم يدخله في الشركه واختلفوا في تسميتها وعند علما يتنا انها تسمى شركة عنان بكسر العين وفتحها فبكسرها ما خوذ من عنان الفرس لتصرف الفرس كيف شا تميتا وبيانا بعنانها كذلك تصرف الشريك في مال شريكه وهو مال الشركه كيف شا واما بفتحها فهو ما خوذ من عن الشي اذا عرض وظهر وقد نه وقيل عنان السما وعند بعض القايلين بها لا ثبت هذه التسميه وان كان يقول في تفسيره بمثل قول علمايتنا وهذا اختلاف في عبارته مع اتفاقهم

الشركة في الأراضي وحقوقها

على المعنى فلا اعتباريه

خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا ضرر ولا ضرار في الاسلام يدل ذلك على انه اذا كان لرجل بيت وفوقه بيت لرجل اخر فانهدم البيت واراد صاحب العلو ان يبني بيته وامتنع صاحب السفل من بنا بيته حكم عليه ببنايه ليتمكن صاحب العلو من بنا علوه لان في ذلك ازالة الضرر عنه فان كان صاحب السفل معسرا طلق لصاحب العلو ان يبني السفل وان يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يود ي اليه ما غرم في بنايه لانه لا يمكن ازالة الضرر الا به وقد نقل الهادي الى الحق على هذا المعنى قال السيد يحيى وهذا اما لا خلاف فيه خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يمنع احدكم جاره ان يغرز خشبة في داره يدل على انه تستحب ذلك لانه من حسن الجوار وهو مندوب اليه فكانه صلى الله عليه وآله وسلم اراد الارشاد الى مكارم الاخلاق خبر وعن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في شرب مهزور يحبس لها حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الاعلى الى الاسفل يدل ذلك على انه اذا كان لجماعه من الناس زرع وتخيل بعضها اسفل من بعض قضى لصاحب الاعلى ان يمسك الما الى الشراكين في المزرع والى الكعبين للتخيل ثم يرسل الما الى من هو اسفل منه حتى ينتهي الما الى اخر الضياع ان كان كثيرا او ينقص عن الاسفلين ان كان قليلا والاعلى فالاعلى اولى بالما اذا كان قليلا ذكره الهادي الى الحق عليه السلام قال م بالله هذا ذكره على ما عرف من حاجة تلك الاراضي الى الما او على ما جرت عاده اهل تلك البلد فان كانت من مزارع تكون حاجتها اكثر من هذا العقد براو اقل فالعمل على مبلغ الحاجه وذلك خبر لما رواه الزهري قال اختصم الزبير بن العوام ورجل من الانصار الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شرب ما من واج يمر بهما وكانت ارض الزبير فوق ارض الانصاري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا زبير اسق ارضك فارسل الما الى جنيك فقال الانصاري يا رسول الله لان يمنعك ان كان ابن عمتك ان تحكم بيننا بالحق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا زبير اسق ارضك ثم امسك الما حتى يبلغ الجدر ثم ارسل الما الى جنيك يدل على انه كان صلى الله عليه وآله وسلم امر الزبير في الاول بالتفضل والمواساه فلما تكلم الرجل بما تكلم امره بما اوجب محض الحكم وهذا اذا لم يكن الجميع شركا في اصل الما وكان حق الاسافل في الصبايات دون اصل النهر مختص اهل الاعلى بما يخرج من جميع النهر ويكون حق اصحاب الاسافل في الصبايات منه فاما اذا كان

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)